مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية المجلد (36) العدد (4) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Engineering Sciences Series Vol. (36) No. (4) 2014

تفعيل المشاركة الشعبية كأداة أساسية لإعداد مخططات تنظيمية أكثر استدامة دراسة حالة مدينة اللاذقية في سورية

الدكتور محمد يسار عابدين*
الدكتورة رولا ميَا **
صفاء ميَا ***

(تاريخ الإيداع 15 / 1 / 2014. قُبِل للنشر في 14/ 7 / 2014)

□ ملخّص □

تعد المشاركة الشعبية إحدى أهم أدوات التنمية الحضرية المستدامة لإعداد مخططات تنظيمية أكثر ملاءمة، لكنّها تشكّل في الوقت ذاته تحدياً للمعنيين من حيث إيجاد الآلية والنموذج الملائم لتفعيلها وفق خصائص ومتطلبات المدن وحاجات ساكنيها.

لذلك انطلق البحث من تأسيس قاعدة نظرية خاصة بعملية المشاركة المجتمعية بهدف التّعرف على مفهومها وأشكالها ودورها في تنمية المدن وتحديد عوائقها في إعداد خطط التنمية الحضرية، ليعتمد بعد ذلك على دراسة تجارب الدول المختلفة عالمياً ومحلياً حول مسألة تفعيل المشاركة كأداة مرجعية لإعداد المخططات التنظيمية لمدنها وتقييمها للاستفادة منها بما يتلاءم مع واقع مدينة اللاذقية، ثم القيام بالدراسة التحليلية لواقع المشاركة في المدينة من خلال الاستعانة بالاستبيان لمعرفة أهمية المشاركة لدى السكان ومدى مشاركتهم في إعداد المخطط التنظيمي للمدينة ,واستجابتهم لها في وضع خطط مدينتهم وتحديد الآلية المفضلة لديهم، ليخلص البحث إلى اقتراح النموذج التشاركي المناسب للظروف المحلية لمدينة اللاذقية لتكون المشاركة الشعبية أكثر فاعلية وتتم وفق آلية عمل تكون على اتصال مباشر مع السكان وتعكس آرائهم وتطلعاتهم.

الكلمات المفتاحية: المخطط التنظيمي المستدام، أدوات المخطط التنظيمي المستدام، المشاركة الشعبية، آليات عمل المشاركة الشعبية، المشاركة الالكترونية.

*أستاذ– قسم تخطيط المدن والبيئة– كلية الهندسة المعمارية– جامعة دمشق– سورية.
**أستاذ– قسم تخطيط المدن والبيئة –كلية الهندسة المعمارية– جامعة دمشق– سورية.
***طالبة دراسات عليا (دكتوراه)– قسم تخطيط المدن والبيئة –كلية الهندسة المعمارية– جامعة دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية المجلد (36) العدد (4) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Engineering Sciences Series Vol. (36) No. (4) 2014

Activating public participation as an essential tool for preparing more sustainable Master Plans Case study: Lattakia-Syria

Dr. Mohamad Yassar Abdin*
Dr. Roula Maya**
Safaa Maya***

(Received 15 / 1 / 2014. Accepted 14 / 7 / 2014)

□ ABSTRACT □

The public participation is one of the most important tools for sustainable urban development to prepare more appropriate master plans, but at the same time it forms a challenge to those concerned in terms of finding an appropriate mechanism and model to be activated according to the characteristics and requirements of the cities and the needs of their residents.

The research began from establish the theoretical base of the community participation process to know the concept of it, forms, impediments in the preparation of urban development plans and to depend after that on study the experiences of different countries globally and locally about active the participation as a reference tool for the preparation of master plans for it,s cities, and evaluated them to utilize in line with the reality of Lattakia, then do the analytical study of the reality of participation in the city, through the use of the questionnaire to determine it,s importance to population and and the extent of their participation in the preparation of master plans of the city and acceptability of it to preparation the plans for their city and determine their favorite mechanism, to research concludes to Suggestion the appropriate Participatory model to the local conditions of lattakia city to be public participation more effective with a mechanism of action in direct contact with the population and reflects their views and aspirations...

Key words: sustainable master plan, sustainable master plan tools, public participation, mechanisms of action of popular participation, electronic participation

*Professor, department of Cities planning and Environment, architecture engineering faculty, Damascus university, Syria
**professor, department of Cities planning and Environment, architecture engineering faculty, Damascus university, Syria.
***Postgraduate student, department of Cities planning and Environment, architecture engineering faculty, Damascus university, Syria.

مقدمة:

على الرُّغم من أهمية المخططات التنظيمية للمدن والتي تعتبر حجر الأساس للعملية التنموية إذ تخرج عن كونها مخططات تحدد استعمالات الأراضي، لتشمل كافة جوانب التنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية، إلَّا أنَّ مدن اليوم تواجه مشاكل متعددة تتمثل في قصور مخططاتها التنظيمية تجاه تحقيق أهداف التنمية المرجوة للمدينة وعدم تلبيتها لمتطلبات السكان، كما هو الحال في المدن السورية التي تعاني من عدم قدرة المخططات التنظيمية فيها على مواكبة النمو السكان العشوائي ومتطلباته المتزايدة، إذ غالباً ما تكرر هذه المخططات نفسها دون تطوير أو تحقيق تقدَم يلائم المستجدات والمتغيرات المتسارعة ومنها المخطط التنظيمي لمدينة اللاذقية الذي صدر عام 2008 وقابله مجموعة من الاعتراضات بلغت حوالي 13 ألف اعتراض أدَّت إلى تأخر تصديق المخطط واعتماده[10]، وانعكس ذلك سلباً على المدينة حيث بقيت دون مخطط واستمر التوسع العشوائي والاقتصاص من الأراضي الزراعية وأصبحت عملية وضعه أحد أهم التحديات المواجهة للمعنيين ولعملية التنمية بدلاً من أن يكون أداة تطوير للمدينة وتنميتها.

تأتي هذه الدراسة كمحاولة لتطوير آلية تساهم في تفعيل مشاركة السكان أصحاب الشأن والمتأثرين بالتنمية في عملية إعداد المخطط التنظيمي، إذ أنّ ضعف آليات التشاركية الحالية وعدم إثبات فعاليتها يؤكد ضرورة المشاركة في عملية التنمية لتكون من ضمن اعتبارات إعداد المخطط التنظيمي في مدينة اللاذقية وغيرها من المدن السورية، وخاصة أنَّ هناك مجموعة اشكاليات تتمثل **في الآتي:**

– غياب الرؤية الشاملة للتنمية الحضرية وأدواتها والمخطط التنظيمي المستدام في المدن السورية وعدم العمل وفق مبادئها مما انعكس على المخططات التنظيمية التي أتت عثرة بدلاً من أن تكون أداة لصياغة إستراتيجية التنمية على أرض الواقع.

– ضعف التشاور والمشاركة عند اتخاذ القرارات أنتج مخططاً بعيداً عن الواقع لا يلبي احتياجات المدينة وساكنيها حيث تشير الاعتراضات المقدمة من السكان في مدينة اللاذقية إلى إهمال وإغفال آرائهم في عملية التخطيط، وإلى قصور دور مجلس المدينة في عملية المشاركة باعتباره ممثلاً لكافة شرائح المجتمع المحلي.

– ضعف النظام الإداري لدى أجهزة الإدارة المحلية القائمة على التخطيط في المدينة وعدم قدرته على عكس توجهات السكان والمخططين من خلال إدارة المشاريع والخطط الموضوعة حيث ارتبط بغياب الأداة الملائمة لعكس هذه التوجهات والغايات.

تستدعي الإشكاليات السابقة البحث الموسّع عن المشاركة الشعبية وآليات تفعيلها للإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ماذا تعني المشاركة الشعبية وما علاقتها بعملية التخطيط العمراني؟
- ما نوع المشاركة المطلوبة من السكان في عملية التنمية الحضرية، هل هي مشاركة تقنية أو مالية أو عمل جماعي معين؟
- **ما هي العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة في التنمية** وما هي المشاكل المتوقعة، وكيف يمكن الوصول إلى السكان ؟
- هل يمكن تفعيل المشاركة الشعبية في اللاذقية وما هي الآليات التي ينبغي إتباعها لجعل سكان المدينة أكثر فاعلية والتزاماً؟

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث من أهمية إدراج المشاركة الشعبية كأداة فعَّالة لإعداد المخطط التنظيمي من خلال تطوير النموذج الملائم لتفعيلها في المدينة وذلك عبر مشاركة السكان أنفسهم في عملية التنمية، ولإثبات ذلك سعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ **إجراء مقارنة بين توجهات التجارب المختلفة في المشاركة الشعبية لوضع وإعداد المخططات التنظيمية للمدن.**
- ✓ **تحديد عوائق المشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية الحضرية ووضع المخططات التنظيمية على المستوى المحلي.**
- ✓ **اقتراح النموذج التشاركي المناسب للظروف المحلية لمدينة اللاذقية لتكون المشركة الشعبية أكثر فاعلية في إعداد المخطط التنظيمي للمدينة.**

طرائق البحث ومواده:

اعتُمِد في إعداد البحث عدة خطوات انطلقت من تأسيس إطار نظري حول التنمية الحضرية وأدوات إعداد المخطط التنظيمي المستدام بهدف التعرف على أداة المشاركة الشعبية وأهميتها في عملية التنمية من خلال الدراسة المرجعية لمفاهيم المشاركة وأهدافها ونماذجها ودراسة السياسات المتبعة في مختلف البلدان ليتم على أساس ذلك تأسيس **الإطار التحليلي العملي** حيث تمَّ فيه التعرف على الوضع الراهن لمدينة للاذقية وآلية المشاركة المتبعة وأسباب عدم اعتماد المخطط التنظيمي فيها من خلال الدراسة الميدانية واستطلاع آراء السكان، وذلك **بتطوير استبيان خاص لتقييم وجهات نظر السكان المحليين** للحصول على المعلومات اللازمة حول القضايا المحددة في الدراسة، مما يتيح إمكانية عرض أهم النتائج والتوصيات وأولويات العمل فيما يتعلق بتطوير آلية تفعيل المشاركة الشعبية كأداة لإعداد مخطط تنظيمي أكثر ملاءمة لمدينة اللاذقية.

النتائج والمناقشة:

1- مصطلحات ومفاهيم خاصة بالتنمية الحضرية المستدامة والمخطط التنظيمي المستدام وأدواته.

لتفعيل العمل بالمشاركة الشعبية بهدف تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في عملية إعداد المخطط التنظيمي لا بد من استعراض المفاهيم الخاصة بالتنمية الحضرية المستدامة والمخطط التنظيمي المستدام وأدوات تحقيق كل منها:

- **التنمية الحضرية المستدامة:** هي مفهوم شامل يتناول القضايا المتعددة من تحسين الصحة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الطويلة الأجل للمدن والبلدات من خلال التوفيق بين الرؤى والتطلعات المستقبلية لسكان المدن واحتياجاتهم وواقعهم الراهن وتعزيز الأمن البشري في المناطق الحضرية، ولتحقيق هذه التنمية يلزم العمل على المستويات (الوطنية والإقليمية والمحلية)[17] وتتمثل مبادئها في تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية والتخطيط على المدى الطويل والشمولية والحكم والإدارة والتشاركية والشفافية[20]، **أي أنّ التنمية الحضرية تنطوي على إجراء تحسين شامل لجميع جوانب التنمية يتم تجسيده عند إعداد المخطط التنظيمي الملائم للمدن.**

▪ **المخطط التنظيمي المستدام هو** أحد أهم أدوات التنمية الحضرية المستدامة، حيث لا يمكن اعتباره بمثابة مخطط استعمالات أراضي تقليدي، بل هو أداة لتحسين السياسات الحضرية على نطاق واسع عبر المكان من خلال دراسة التأثيرات المكانية الحضرية المترتبة عليها، حيث يعمل بشكل مثالي مع الافتراضات الأساسية حول مستقبل الاتجاهات التنموية من الناحية العملية والتي تؤخذ لأغراض السياسة الحضرية **مع اتخاذ عملية المشاركة مبدأ له،** ويتم عمله من خلال تفعيل عناصره وربطها بمعايير ومؤشرات مستمدة من أهداف الاستدامة [15]. **ويختلف بذلك عن المخطط التقليدي الذي يُعتبر وثيقة لاستعمالات الأراضي فقط، وكما أنَّه في عملية إعداده تكون القرارات مركزية والتوجهات عامة على المستوى الوطني.**

يتبيَّن مما سبق، أنَّ ارتباط التنمية الحضرية بعملية إعداد مخططات تنظيمية أكثر استدامة يتم وفق أداوت من شأنها تعزيز التنمية وإعداد مخططات واقعية يتم صياغتها وفق متطلبات السكان من خلال إشراكهم في تحديد الأهداف والأولويات وفي عملية التنفيذ، **وهنا تأتي أهمية التشاركية في نجاح المخططات بضمان أن الاهداف والغايات قد وضعت بالتشاور بين جميع أصحاب المصلحة والعلاقة بعملية إعداد المخطط،** حيث تُعد المشاركة الشعبية من أهم الاعتبارات والعناصر المطلوبة من أجل صنع الاستراتيجية وترجمتها إلى المخطط التنظيمي [22].

2- المشاركة الشعبية من النظرية إلى التطبيق

2-1- مفهوم المشاركة الشعبية ودورها في التنمية الحضرية.

يختلف مفهوم المشاركة باختلاف المجتمعات وأولوياتها والأعضاء الممثلين لعملية التنمية فيها، ففي لندن عرَّف معهد الاستشارة عام 2004 **استشارة السكان** بأنَّها عملية ديناميكية للحوار بين أفراد أو مجموعات مستندة على وجهات نظر مختلفة وعادة حول القرارات المؤثرة والسياسات والبرامج الفعالة [18] .

وتعرَّف على أنَّها عملية التدخل العادل والنشيط لكل أفراد المجتمع أصحاب العلاقة في صياغة استراتيجيات وسياسات التنمية في التحليل والتخطيط والتطبيق والمراقبة والتقييم للنشاطات التنموية من أجل السماح بالقيام بعملية تنمية أكثر عدالة[21] .

وبذلك تعد المشاركة أحد أهم خطوات التخطيط التنموي من حيث إشراك فعاليات المجتمع المختلفة من منظمات حكومية وغير حكومية وسكان محليين في جميع مراحل إعداد المخطط بدءاً من تحديد أهداف وصياغة سياسات واستراتيجيات خطة التنمية لتحسين الأوضاع ومن ثم المساهمة في تطبيقها والمشاركة في تقويمها وصولاً إلى خطة أكثر واقعية وذات نتائج إيجابية.

أما الدور الذي تقوم به المشاركة في عملية التخطيط فيتمثل في كونها من إحدى الحلول التي قدمت لتفعيل التنمية المستدامة في المجتمعات، فقد أُثبت أنَّ إعطاء الدور الفعَّال للسلطات المحلية ومشاركة السكان المحليين بأعلى الدرجات وفي كل المستويات عبر اللامركزية مؤشر **هام للإدارة الحضرية الجيدة** [8]، وأنَّ **السلوك التقليدي** للحكومات من أجل التنمية الحضرية يفترض بأنَّ السكان راضون عن القرارات المتخذة مع وجود حاجة فعلية **لمخططات** تنظيمية تأخذ بالاعتبار اهتمامات كل الأجزاء المؤثرة في صناعة القرارات[18] .

فالتنمية عملية **تعني عائداً لكل مساهم في تطويرها،** لهذا يتطلب الأمر وجود العمل الجماعى الذي يعنى مشاركة الأفراد الذين يجب أن يتفاعلوا سويةً ويرتبط كل منهم بالآخر عن طريق قواعد معينة وبحيث تحدد الحقوق والواجبات بطريقة واضحة [6].

يلاحظ مما تقدم أهمية المشاركة في إعداد مخططات تنظيمية أكثر واقعية وموضوعية تجسد مبادئ التنمية المستدامة على مختلف المستويات حيث أصبحت بالمفهوم الحديث أداة لتحقيق التنمية من حيث النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتقدم الاجتماعي فلا يمكن أن تتحقق التنمية بكل أهدافها بفعالية وديمومة دون مشاركة وجهد السكان المعنيين بها.

2-2-الأهداف العامة للمشاركة الشعبية (المجتمعية) ومعوقات استخدامها

تعتبر المشاركة الشعبية من إحدى الحلول التي قُدمت لتفعيل التنمية المستدامة من حيث تحقيق الأهداف الآتية[23]:

- تقليل التكلفة حيث تعمل على ترشيد القرارات وترتيب الأولويات حسب حاجات السكان وضمان التأييد الشعبي للمشروعات التنموية.
- تحقيق الفاعلية للمشروعات من خلال توفير بيانات حقيقية عن واقع المجتمعات المحلية لتحديد الحاجة أو المشكلة.

تتحقق الأهداف السابقة بالاستناد على عدة مبادئ للمشاركة تتمثل **باللامركزية والرغبة في المشاركة والشفافية والتفاعلية والاستمرارية المتلازمة مع عملية التخطيط منذ البداية حتى التنفيذ، وذلك ضمن مجموعة مجالات ذات هدف واحد وهو إحداث التغيير الإيجابي للمجتمع بمشاركة أفراده أصحاب المصلحة الحقيقية**، حيث تُستخدم المشاركة في عدة مجالات مثل الخطط والبرامج التنموية (من خلال تحديد المشاكل والتقييم واقتراح الحلول والتنفيذ)، وكذلك في تحديد المطالب والاحتياجات وتقديم البيانات اللازمة، وفي حصد نتائج المساهمة في إعداد الخطط والبرامج [19].

من ناحية ثانية، لإمكانية العمل التشاركي لا بدَّ من إزالة المعوقات التي تعترض تقدم العملية التشاركية المتمثلة في الآتي[9]:

- الانتقائية في المشاركة، إذ عادة ما تتم الدعوة للمشاركة في بعض نظم المجتمعات لقادة المجتمع دون أفراد المجتمع الآخرين [1]

- تدني درجة وعي أفراد المجتمع نتيجة عدم القدرة على الوصول إليهم جميعاً بما يسمح لهم بالتعبير عن آرائهم [14].

وبذلك يتبيَّن أنَّ عملية المشاركة هي أداة هامة وضرورية في التخطيط ولكن عند الشروع في عملية التنفيذ قد تصبح عائقاً أو ربما تؤخر في تنفيذ القرارات إذا لم يتم اختيار الطريقة المناسبة لتنفيذها وإدراجها ضمن أولويات التنمية، فمن الملاحظ أنَّ عدم القدرة على التواصل مع العدد الأكبر من الأفراد يعد عائقاً بحد ذاته، وهذا بدوره يدفع البحث عن وسيلة أفضل لإمكانية الوصول إلى الأفراد وتفعيل دورهم في عملية التنمية عبر المشاركة الفاعلة.

3-2-أشكال المشاركة الشعبية ووسائلها

هناك أشكال وأساليب عدة مختلفة للمشاركة الشعبية تتمثل في الآتي:

- **المشاركة المباشرة:** وتتم من خلال مشاركة فئات المجتمع أو هيئات وجماعات منظمة للسلطات المحلية في العملية التنموية أو في مراحلها ومن وسائلها[19]:

- **الجلسات العلنية** : تعتمد هذه الآلية على السكان للحصول على المعلومات فقط دون المشاركة في اتخاذ القرار .

- **تقييم متعدّد المعايير (تحليل قرار متعدّد الجوانب):** هو إجراء مجرّب وفعّال لمساعدة عملية اتخاذ القرارات المعقّدة.
- **وسائل الإعلام المختلفة،** والاتصالات الشخصية، والشكاوي والاعتراض والانتخابات.
- **الاستبيان** وهو أداة علمية تتم من خلال استطلاع الشارع العام للمنطقة المراد إحداث تغيرات فيها.
- **المشاركة غير المباشرة،** تحدث بواسطة أشخاص معينين وبتكليف من جهات معينة وبدوافع معينة.
- **الاستشارة الإلكترونية** وهي من أكثر نماذج المشاركة الشعبية تطوراً إضافة إلى الإعلام والاستبيان وتتم من خلال تقنية المعلومة والاتصالات والتي تعتبر أداة جيدة لحل المشاكل الحضرية من خلال المشاركة [18] .

فقد عرَّف ماسينتوش Macintosh الاستشارة الالكترونية بأنَّها عملية محددة للمشاركة تتوسط العلاقة بين السياسيين والسكان لأجل هدف صناعة القرار، وهي من نماذج المشاركة التي تستخدم أدوات عدة منها الإنترنيت كما حددها هيلبرت من أجل الحكومات المحلية [18]، وتوصل الباحث كارانزا جافير Carranza Javier إلى **أنَّ الاستشارة الإلكترونية** هي مجموعة ثانوية من العمليات داخل **الحكومة الإلكترونية** ذات علاقة بالسياسات والسكان بهدف صناعة القرار [9].

يتم عمل الاستشارة الالكترونية من خلال التكامل بين أبعادها المتمثلة بالمحاور التالية: مستوى المشاركة، استخدام منهجية وطريقة لإشراك السكان، هدف صناعة القرار، المدة والاستدامة (الوقت الذي تأخذه الاستشارة)، قواعد الارتباط أي ما هي المعلومات الشخصية التي يجب أن تُجمع، الوصول إلى التكنولوجيا، المصادر والترويج، التأثير والنتائج، العوامل الحرجة للنجاح [18] .

وعليه نُلاحظ، تعدد أساليب المشاركة وأشكالها وآخرها تطوراً هو نموذج المشاركة الالكترونية الذي يكون على اتصال مباشر ومستمر مع السكان ويأخذ البعد الزمني والاستدامة كبعد أساسي في العملية التشاركية، وهذا يُعد عاملاً هاماً في ظل التحديات الحضرية المتسارعة، مما يظهر أهميّة هذا النموذج في عملية التخطيط والذي يتوقف نجاحه على مدى رضا السكان عن المشاركة عبر الانترنيت ومدى وصوله إلى منازلهم وهذا يمكن حسابه من خلال النموذج الرياضي الذي يحسب دليل إدراج الاستشارة الإلكترونية في المجتمع وهو مركب من متغيرين هما متغير قياس نسبة وصول الإنترنيت إلى المنازل ومتغير المشاركة الذي يقيس مدى استجابة الناس للمشاركة عبر الإنترنيت ويحسب كالتالي [18]:

S= Ai*0.5 + Pi*0.5 دليل إدراج الاستشارة.

Ai: متغير قياس نسبة وصول الإنترنيت.

Pi: متغير المشاركة لقياس مدى استجابة الناس للمشاركة.

تمثل المعادلة السابقة حساب دليل إمكانية إدراج الاستشارة الإلكترونية في عملية التخطيط، ولكن لكي تتم عملية المشاركة الإلكترونية لا بد من وجود **الحكومة الإلكترونية** التي يمكن أن تقدم مساهمة لتوسيع عامل المشاركة عبر زيادة كفاءة الموارد البشرية، والتي تعد من المؤشرات الأساسية التي تقاس بها تنمية الأمم، حيث تقوم هذه الحكومة بتحسين كفاءة الجهاز الحكومي عن طريق أتمتة نظم المعلومات والتواصل مع السكان، مما يتيح توفير أكبر مصدر من المعلومات والبيانات المطلوبة للجهاز الحكومي للاستفادة منها.

يُلاحظ مما تقدّم، أنّ من الأمور الهامة في العملية التشاركية هي الآلية التي تتم فيها المشاركة ومدى إمكانية تفعيلها بنجاح وباختيار الأسلوب المناسب الذي يتم الوصول فيه إلى النسبة الأكبر من السكان والقدرة على

جذبهم للمشاركة في تحسين وضع مدينتهم من خلال نموذج التشاركية المفضل لديهم، وهذه هي مساهمة البحث الذي يسعى لإثبات أهمية تطبيق آلية المشاركة عملياً عبر اختيار مدينة اللاذقية مثالاً تطبيقاً يمكن أن يحتذى به.

لقد بينت الدراسة المرجعية التي أجريت حول المشاركة الشعبية ومفهومها الاختلاف في وسائل تطبيقها وأشكالها وأهدافها ومعوقاتها، وهذه خطوة أوليَّة لتفعيلها في عملية التخطيط، ولكن هناك حاجة أيضاً إلى استراتيجيات وآليات عملية لتحقيقها وذلك من خلال دراسة أمثلة لتجارب عالمية وعربية ومحلية في مجال تفعيل العمل التشاركي.

3- تجارب عالمية ومحلية لتفعيل المشاركة

تعددت الممارسات الدولية والمحلية لتفعيل المشاركة مستخدمة وسائلاً مختلفة لذلك، ولكل منها أهداف وغايات مختلفة ولكن جميعا تهدف لتحقيق التنمية على اختلاف معطياتها.

3-1- تجارب عالمية لتفعيل المشاركة الشعبية في إعداد المخططات التنظيمية

3-1-1- تجربة بروفيدينسيا (تشيلي) providencia, chile لتفعيل المشاركة[18].

تجلَّت المشاركة في مقاطعة برويفيدينسيا من خلال تبني ما يسمى مخطط التنمية العمومي Communal Development Plan كما هو موضح في الشكل (1)، من أجل تحقيق التنمية المحلية لـ16 حي في مقاطعة بروفيدينسيا، وقد تمَّ إعداده بناءً على تطلعات السكان بالتعاون مع الجهات المسؤولة عن التخطيط وبعد عملية استشارية بين مجموعة خبراء وبلدية المقاطعة والمنظمات الممثلة للمشاركة، وذلك من خلال نموذج المشاركة الإلكترونية كأداة للتصويت على مشروع مخطط التنمية، وكما تمّ تحديد الأحياء لاستطلاع الشارع وجمع البيانات الأساسية من 93 مواطناً من هذه الأحياء الثلاثة ومن مقابلات مع الإداريين والمسؤولين، حيث وضع هذا المخطط على أساس هذا الاستطلاع أيضاً، ولمعرفة مدى ملائمة هذا المشروع لبقية السكان تمَّ استخدام الأداة الإلكترونية لإمكانية الوصول إلى النسبة الأكبر منهم ولمعرفة درجة رضاهم عن قرارات المخطط من خلال توجيه مجموعة تساؤلات عبر الموقع الإلكتروني حول الفوائد والإشكاليات المتوقعة من هذا المشروع وتساؤلات حول الحاجات التي لم تطرح فيما يتعلق بقضايا التنمية الحضرية، وقداعتُمدت نتائج الاستشارة وفق عدة معايير تمَّ من خلالها اختيار السيناريو المفضل ومنها عمر السكان المصوتين، ومدى وجود مراكز للمشاركة، ونسبة وصول الإنترنيت إلى المنازل، ومن نتائج هذه الاستشارة أنَّ نسبة إدراجها كانت عالية من خلال النسبة العالية لوصول الإنترنيت إلى المنازل ومتغير المشاركة الذي يقيس نسبة قبول وموافقة السكان لمبدأ المشاركة الإلكترونية لإيصال متطلباتهم التنموية للمسؤولين وعلى أساسها تم ترتيب الأولويات التنموية لمعالجتها[18] .

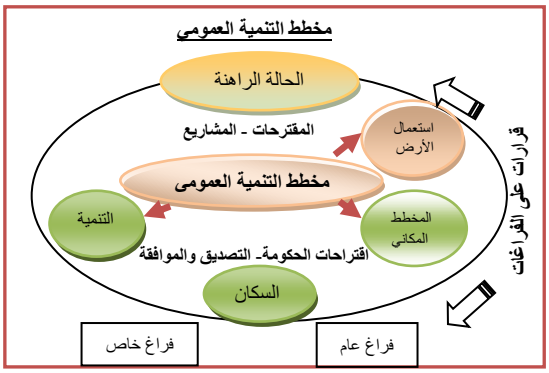

الشكل (1): مخطط التنمية العمومي[18]

يُلاحظ، أنَّ النموذج التشاركي السابق قد حقق نجاحاً وذلك لأنَّ عوامل إمكانية إدراجه كانت متاحة من حيث أن نسبة وصول الإنترنيت إلى المنازل ونسبة تفضيلها كأداة كانت نسبة عالية وكافية يمكن من خلالها الإطلاع على كامل حاجيات ومتطلبات السكان التنموية ومعرفة توجهاتهم ليتم من خلال ذلك تطوير عملية إعداد المخطط التنظيمي الذي يعكس تلك التوجهات.

3-1-2- تجربة أمريكا في مجال المشاركة [23]

تجلَّت المشاركة في أمريكا من خلال المجالس المحلية (لجان الأحياء) بدعوة سكان أحياء المناطق المختارة وأغلبهم من فئات فقيرة أو أقليات للمشاركة في وضع السياسات وذلك في أوائل السبعينات على صورة تشريعات فيدرالية، ثم انتقلت المشاركة إلى السكان ذوي الدخل المتدني وتجلت مشاركتهم من خلال التعبير عن آرائهم ومواقفهم تجاه القرارات التي تؤثر على ضواحيهم وذلك في برامج متنوعة من منطلق أن هذه المجالس والبرامج التشاركية يمكن أن تسهم في الحد من الصراعات العرقية أو الدينية أو الانتقادات الموجهة للسلطة وبذلك أصبح هناك اعتراف رسمي بمبدأ المشاركة في أمريكا، وأُنشئت مجالس استشارية على مستوى الأحياء للاتصال بين الجمعيات والهيئات المعنية بعملية اتخاذ القرار وبين المواطنين وقد تكون مهمتها استشارية فقط حسب أهمية القضايا، كما انتشرت مجالس الأحياء في كافة المدن، وتقوم البلدية بتحديد صلاحيات هذا المجالس [23].

يتَّضح مما سبق، أنَّ نموذج المشاركة هو نموذج تقليدي وقد حقق منافع تجاه عملية اتخاذ القرار في الولايات المتحدة وهذا عائد إلى أسلوب المشاورة المتبع ووجود عدد كافي من المجالس تعكس آراء أغلبية السكان لمعرفة القضايا المواجهة لهم.

3-2-تجارب عربية في مجال المشاركة الشعبية

3-2-1- تجربة مصر في مجال المشاركة [14]

تجسَّدت عملية المشاركة في مصر من خلال الإدارة المحلية ودورها في عملية التنمية وإشراك السكان في الكثير من المجالات التنموية منها تحسين البيئة والإسكان ومجال إدارة الخدمات الصحية، فعلى سبيل المثال اعتمدت فكرة مشروع التنمية الحضرية في مدينة أسيوط على تقسيم المشروع إلى مجموعات سكنية متجانسة وتفصلها الشوارع الرئيسة وتتوسطها منطقة خدمات عامة وتتكون كل مجموعة سكنية من عدد من البلوكات لكل منها عدد مناسب من القطع ذات الأبعاد المتماثلة ويتضمن المشروع شبكة من الخدمات والمرافق من الصرف الصحي والمياه والكهرباء، وأمَّا المشاركة فكانت من خلال منح المنتفع من المشروع السكني قطعة أرض سكنية ذات تصميم معين وتكون مشاركة المنتفع باستكمال المسكن أفقيا وشاقولياً بالشكل الذي يراه مناسبا تبعاً لظروفه ولإمكانياته المادية والذاتية، بإشراف الإدارة المحلية ومراقبته [14] .

يُلاحظ مما تقدَّم، أنَّ النموذج التشاركي السابق لإحدى المدن المصرية يمثل المشاركة في تنفيذ الأعمال التنموية وهذا يساعد في تجسيد السياسات التنموية والتخطيطية على أرض الواقع عبر عملية التنفيذ التي تتم من قبل السكان ذاتهم وبالتالي يكونوا أكثر حرصاً على أعمالهم وحفظاً لتجمعاتهم، ولكن لم يتم الاشراك في وضع السياسات والأهداف واتخاذ القرار التخطيطي.

3-2-2- **تجربة المغرب في مجال المشاركة** [12]

تجسدت المشاركة الشعبية في المغرب بإعداد ما يسمى بمدونة التعمير 2004 بما **فيها القوانين والقواعد المنظمة للعمران** لكي تتم فعلاً الاستجابة قدر المستطاع لأكبر قدر من التطلعات حيث كان لزاماً أن يكون إعداد المدونة موضوع مشاورات موسَّعة وعلى جميع الأصعدة المركزية واللامركزية، يساهم فيها جميع المتدخلين في هذا القطاع سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الوطني بما في ذلك الجماعات المحلية ومختلف القطاعات الوزارية المعنية والهيئات المهنية والمنظمات غير الحكومية في ميدان التعمير والإسكان، وقد استخدم مبدأ المشاورات من أجل

التمكَّن من تشخيص الوضع الراهن وتحديد التوجهات الكبرى لمشروع المراجعة ووضع قواعد وآليات التشاور لإنجاز هذا المشروع، ومن ضمن التوجهات التي أفضت لها الرسالة الملكية لإعداد مدونة التعمير ما يلي[12]:

- تخطيط منصف وتشاوري يساهم فيه الجميع لتحقيق مدينة فعَّالة وتنافسية بوجود حكم حضري قوامه المسؤولية والشفافية.
- التخطيط لتنمية يساهم فيه الجميع ويمنح المواطن حق المشاركة الفعلية في إعداد السياسات العامة ويمكِّنه من التأثير في اتخاذ القرارات وبلورة التوجهات المتعلقة بالتهيئة والتعمير.

يتبيَّن مما سبق، أنَّ نموذج المشاركة المتبع في المغرب شمل مجال القوانين والتشريعات فقط والتي تمَّ وضعها مع مشاركة السكان ومن خلالها تمَّ تشخيص الوضع الراهن بشكل أكثر شفافية وعلى أساس ذلك وضعت التوجهات وسياسات مدونة التعمير فيما يتعلق بتحقيق التوازن الحضري والاجتماعي العمراني من منطلق أنَّ هذه التوجهات والقضايا هي من مسؤولية السكان، وإن المشاركة في مجال القوانين تُجسد نوعاً ما المشاركة الفعالة التي تؤثر بشكل مؤكد وفعال في عملية إعداد المخططات كون ذلك يؤثر في صياغة السياسات واتخاذ القرار بشأن عملية الإعداد للمخطط وصياغته وفق هذه القوانين.

3-3- المشاركة الشعبية في سورية والجهات المختصة باتخاذ القرار التخطيطي فيها

تتجلى عملية المشاركة في سورية فيما يتعلق بإعداد المخطط التنظيمي بشكل عام **قانونياً** عبر إبداء الجهة الإدارية (مجلس المدينة) ملاحظاتها على المخطط التنظيمي، وذلك لعرضه لاحقاً على اللجنة الفنية الإقليمية للمحافظة، وعبر قيام السكان بتقديم اعتراضاتهم على المخطط خلال مدة إعلانه في بهو الجهة الإدارية والمحددة بفترة شهر للإطلاع عليه وإبداء الملاحظات، ويتم هذا بموجب المرسوم التشريعي رقم 5 للعام 1982 الذي حدد سياسات التخطيط العمراني في سورية [2].

وبالرُّغم من أنَّه تمَّ تعديل هذا المرسوم حديثاً عام 2008 في بعض النقاط ومنها مراعاة المشاركة وفقاً لمعايير الاستدامة، ولكن لم تتم هذه المشاركة عملياً إلاَّ من خلال الاعتراضات التي يكون عددها عائقاً في إكمال وإعداد وإصدار وتصديق المخطط.

بالمقابل كان هناك عدة إجراءات ومبادرات لتفعيل المشاركة فقد ركَّزت الخطة الخمسية العاشرة على موضوع النهج التشاركي في صياغة الأهداف وقد تمَّ إعداد تلك الخطة من خلال عملية تشاركية واسعة ومكثفة من قبل جميع الوزارات المعنية، حيث شاركت هذه الوزارات بصياغة الرؤية المستقبلية والأهداف والسياسات والإجراءات[4]. كما تضمَّنت الخطة عدة مشاريع ومنها مشروع مشاركة السكان المحليين في إعداد الخطط المحلية والإقليمية عن طريق سهولة الوصول والمستمر للمعلومات من **خلال وجود الحكومة الإلكترونية** والعمل على جعل المؤشرات التنموية علنية لتعزيز وتوفير بيئة تمكينية لمشاركة السكان في عملية اتخاذ القرار والمؤشر على ذلك مشاركة المجتمعات المحلية في عملية التخطيط والتنمية، والجهة المنفذة هي وزارة الإدارة المحلية ووزارة الإسكان والتعمير وجميع الجهات المعنية (عام، خاص) ضمن إطار زمني بين عامي 2006- 2007 [4] .

ولكن في الواقع، إنَّ الجهات المعنية باتخاذ القرار التخطيطي في سورية تتألف من ثلاث جهات وهي **أولاً الجهة السياسية (متخذة القرار)** وتتمثل بالسلطة السياسية صاحبة القرار لوضع المخطط أيا كان مستواه (إقليمي أو محلي) وفقاً لمعطيات عامة وخاصة تتعلق بالإقليم نفسه، **وثانياً الجهة التنفيذية** وتكون مؤهلة تنفيذياً ومهيأة فنياً ومادياً

ومسؤولة عن تنفيذ القرار ومؤهلة لحل الإشكاليات التي تقابل عملية التطبيق، **وثالثاً الجهة المحلية** تعمل على مناقشة مسودة القرار وقضايا التنمية المكانية والإقليمية مع السكان [7].

وبذلك يتبيَّن أنَّ الجهات الثلاث تعتمد على فكرة المركزية المطلقة كما هو واضح في التدرج للمسؤوليات التي تقع على عاتق كل من الجهات المختصة ليكون على كل من الجهة المنفذة والمحلية مسؤولية تنفيذ ما ورد إليها من الجهة المركزية.

وبالمقابل لهذا التوزيع للمسؤوليات كان هناك انعكاسات في التجارب المحلية من قبل البلديات ومجالس معظم المدن السورية لإيجاد وسيلة لتفعيل مشاركة السكان ليقتصر ذلك على تنفيذ القرار دون المشاركة في وضع الاهداف والرؤية ، كما في مدينة حلب التي أعطت دور للمجتمع المدني في عملية التخطيط من خلال آلية تمَّ فيها إشراك كافة ممثلي التنمية وبالتنسيق مع مجلس مدينة حلب والعمل معه ضمن خطة طويلة المدى بالتركيز على الأطراف الثلاثة للتنمية وهم **السكان والقطاع العام والقطاع الخاص،** ومن النشاطات التي تمَّ إجراؤها هي حملات توعية ونظافة وتشجير لمناطق وأحياء من المدينة ولقاءات دورية وندوات، وقد كان هناك تجاوب للسكان من خلال وجود مشاريع حقيقية على أرض الواقع ومساهمة مجلس المدينة[11] .

يُتضَّح مما سبق، أنَّ المبادرة السابقة اقتصرت على حملات النظافة والتشجير وحضور اجتماعات لإبداء الرأي وهي عبارة عن مجهود تشاركي تنفيذي وليس المشاركة في وضع سياسات وأهداف ورؤية المخطط التنظيمي الجديد لمدينة حلب والذي اعتُمد مؤخراً، أو في القوانين والتشريعات التي يُمكن أن تعكس فعالية تشاركية أكبر وآثار إيجابية أكثر في إعداد المخطط، والتي يمكن أن يخفف ذلك من جملة الاعتراضات التي قد تظهر بعد إعلان المخطط، أي أنَّه لم يكن هناك أي مبادرة وطنية أو محلية فيما يتعلق بإعداد المخطط يمكن الاستفادة منها في غيرها من المدن كمدينة اللاذقية.

بالمقارنة بين التجارب الدولية المختلفة في مجال المشاركة يتبيَّن الاختلاف في نماذج المشاركة كما هو موضح الجدول(1) .

الجدول(1): مقارنة بين نماذج المشاركة المستخدمة عالمياً ومحلياً.

البلد	السنة	نموذج المشاركة	وسيلة المشاركة	مجال المشاركة
أمريكا	1987	تقليدي (مشاركة مباشرة)	مجالس الأحياء والمشاورة	رسم السياسات التعبير عن الآراء.
في بروفيدينسيا (تشيل) providencia, chile	2007	مشاركة إلكترونية	الإنترنيت.	تقديم المعلومات وتحديد الإشكاليات المواجهة وطرح الأفكار فيما يخص السيناريو الأفضل لمخطط التنمية الذي سيعتمد.
مصر	بدأ المشروع عام 1978 وما زال معتمد	مشاركة مباشرة تنفيذية	مساعدة الإدارة المحلية السكان في توجيه وتنظيم الجهود الذاتية من خلال مساعدات مالية عبر القروض والمساعدة الفنية ومساعدة تنظيمية.	مشاركة تنفيذية من قبل السكان من خلال القيام باستكمال الوحدات السكنية بأنفسهم حسب ما تتطلب حاجتهم.
المغرب	2004	تقليدي (مشاركة مباشرة)	مشاورات وحوارات مباشرة.	وضع القوانين والقواعد المنظمة للعمران ومن خلالها تحديد التوجهات وسياسات التهيئة والتعمير.

سورية	1982 حتى الآن	تقليدي (شكاوي واعتراضات)	تقديم الاعتراضات لدى الجهة الإدارية	يحق للسكان فقط الاعتراض على ما يرد في المخطط المصدق فيما يتعلق بمصالحهم، علماً أنه تمّ إجراء مبادرة وطنية لوزارة الإدارة المحلية لإشراك السكان في وضع الخطط المحلية والإقليمية ولكن اقتصرت على فترة زمنية محددة ودون المشاركة في عمليات التنفيذ والتقييم، كما لم تُترجم إلى مخططات تنظيمية.

المصدر: إعداد الباحثة

يُلاحظ من الجدول السابق أنّ هناك اختلاف في نتائج تفعيل المشاركة في كل دولة، فمنها ما حقق نجاحاً على مستويات مختلفة (وضع الخطط والتنفيذ)، ومنها ما اقتصر على التعبير عن الآراء وتقديم المعلومات فقط، وقد تبين أيضاً أنّ من أكثر الأدوات تطوراً هي الاستشارة الالكترونية، إذ كانت نتائجها شاملة تضمنت المراحل المختلفة لوضع الخطط بدءاً من جمع المعلومات إلى وضع السيناريو الأفضل وذلك باستخدام الانترنيت كوسيلة لتفعيلها، وكأداة ملائمة للمجتمع المستخدمة فيه، حيث أنَّ الاختلاف في درجات نجاح كل آلية كان نتيجة اختلاف معطيات ومقومات كل مجتمع لإمكانية تفعيلها، وهذا بدوره يعود إلى مدى ملاءمة الآلية وتقبلها من قبل أفراده أصحاب الشأن في كل ذلك.

4- نحو تفعيل المشاركة الشعبية في مدينة اللاذقية

ينظر البعض إلى أنَّ المشاركة أداة ثانوية يفضل إدراجها في عملية التخطيط ولكن القضية ليست قضية تفضيل بقدر ما هي ضرورة حتمية يفرضها الواقع الذي يتجه إليه أي مجتمع من المجتمعات، وخاصة مع وجود نمو سكاني مستمر كالذي تشهده

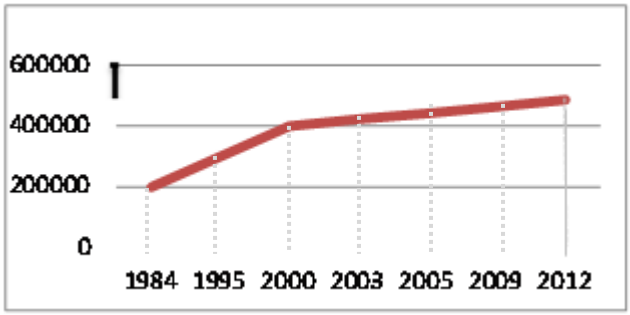

الشكل (2): تزايد عدد مدينة اللاذقية بين الأعوام (1984-2012)
المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى المرجع [13]

معظم المدن السورية بما فيها مدينة اللاذقية، والذي نتج عنه تحديات كبيرة تجاه تأمين كافة خدماته الحضرية من بنية تحتية ومن إسكان ومن تنمية اقتصادية واجتماعية وإدارية واستعمال متوازن مستدام للأرض وغير ذلك من القضايا التنموية التي يتم تجسيدها عملياً في المخطط التنظيمي الذي يوجه ويضبط النمو السكاني والعمراني على السواء، ولكن في نفس الوقت قد تكون هذه الأداة هي العائق أمام توجيه هذا النمو وتأمين متطلباته، كما في مدينة اللاذقية التي كان تطورها ونموها السكاني أسرع من إجراءات توجيه مخططها التنظيمي وإدارته ويوضح المخطط (2) تطور عدد سكان مدينة اللاذقية منذ عام 1984 حتى 2012. حيث بلغ عدد سكان المدينة للعام 2012 حوالي 486365 نسمة أي بزيادة قدرها 263652 نسمة منذ عام 1984، وهو تاريخ المخطط التنظيمي المصدق للمدينة بعد أن مرَّ بمراحل تطور مختلفة منذ أن تمَّ وضعه لأول مرة عام 1951 بمساحة 1200هكتار، ثم عُدَّل عدة مرات ليصل إلى حالته للعام 1984 بمساحة حدوده الإدارية 5655 هكتار والمعمول به الآن[10]، علماً أنَّه تمَّ التعاقد مع الشركة العامة للدراسات الهندسية والاستشارات الفنية على وضع

المخطط التنظيمي الجديد لمدينة اللاذقية عام 2001 لمدة عشرين سنة قادمة، وأعلن عن المخطط عام 2008 تمَّ فيه دراسة توسع حدود المدينة الإدارية الجديدة لتصبح 10035هكتار، ويوضح الشكل(3) المخطط الهيكلي المقترح لمدينة اللاذقية للعام 2008 متضمناً الحدود الإدارية القديمة والجديدة للمخطط التنظيمي لمدينة اللاذقية ومناطق التوسع المستقبلي، وقد اعتُمِد فيه ثلاثة استراتيجيات للتوضع والانتشار العمراني للمدينة بهدف رئيس هو التنمية الإسكانية وتعزيز دورها السياحي ومحاولة عدم امتداد المناطق العشوائية وتنظيمها ذاتياً [5].

ومن الملاحظ في المخطط دراسة انتشار العمران على عكس نمو التجمعات المحيطة التي تشكل استقطاب للسكان وهذا له آثاره المتزايدة في زيادة الاحتياجات والبنية التحتية الحضرية من جهة وتأمين متطلبات التزايد السكاني من جهة أخرى، ما جعل المخطط يتعارض مع مصالح السكان على الرغم من النمو السكاني المستمر ومتطلباته المتزايدة وأصبح هذا المخطط عثرة أمام المعنيين وأحد أهم التحديات المواجهة لعملية التنمية بدلاً من أن يكون أداة لتطوير المدينة ووسيلة لتحقيق متطلبات وحاجات ساكنيها الحالية والمستقبلية، فبعد أن استغرقت عملية إعداده فترة زمنية بلغت 10 سنوات حتى إصداره لم يلقَ النجاح اللازم حيث قابله مجموعة من الاعتراضات بلغت ما يقارب 13 ألف اعتراض من قبل السكان، لذلك لم يتم التصديق عليه لحينه وقد بلغت أكبر نسبة للاعتراضات 64% في مناطق السكن العشوائي التي بلغت مساحتها 655 هكتار، وتشكل 21% من مساحة المخطط التنظيمي المصدق وكانت من الاهداف الرئيسية للمخطط، إلّا أنَّ حجم الاعتراضات الكبير جاء بسبب عدم إدراك السكان لمفهوم إعادة التنظيم، كما بلغت نسبة الاعتراضات في مناطق التوسع 23% وفي المناطق المصدقة مسبقاً10% [3]، والمشكلة الاساسية هي في نقص البيانات في المرحلة الأولى وعدم صياغة السياسات بما يحقق متطلبات السكان، حيث أنَّه تمَّ أيضاً دراسة الاعتراضات من قبل لجنة تخصصية صادقت على محضر تشكيلها وزارة الإسكان والتعمير تاريخ 2008/10/30 وقد خلصت اللجنة إلى مجموعة توصيات بلغت 17 توصية فيما يتعلق بالمخطط الهيكلي التنظيمي العام، وقد تمَّ رفعها إلى وزارة الإسكان والتعمير ليتمّ الموافقة عليها، ولكن دون إشراك السكان في وضع المقترحات إنَّما بوجود ممثل واحد عنهم من أحد أعضاء مجلس الشعب [10]، ما جعل عملية إعداد المخطط والتصديق عليه التحدي الأكبر لدى المعنيين وهذا يفرض ضرورة سؤال السكان عن الإشكاليات المواجهة وحاجياتهم وجمع البيانات من خلالهم لأنهم هم المتأثرين بنتائج تطبيق هذا المخطط.

ويلاحظ أنَّه بالرغم من أهمية المشاركة وضرورتها في عملية التخطيط لم يتم استخدامها في إعداد المخطط التنظيمي وخاصة أنَّ المشكلة في عدم مطابقة المخطط للواقع الراهن للمدينة نتيجة نقص البيانات والمعلومات الحقيقية والدقيقة المقدمة من مجلس المدينة [5]، والتي يمكن أن يوفرها السكان في عملية التنمية لذلك لا بد من تفعيل المشاركة الشعبية كأداة هامة لإعداد المخططات التنظيمية في مدينة اللاذقية وتطوير نموذج التشاركية الملائم لها.

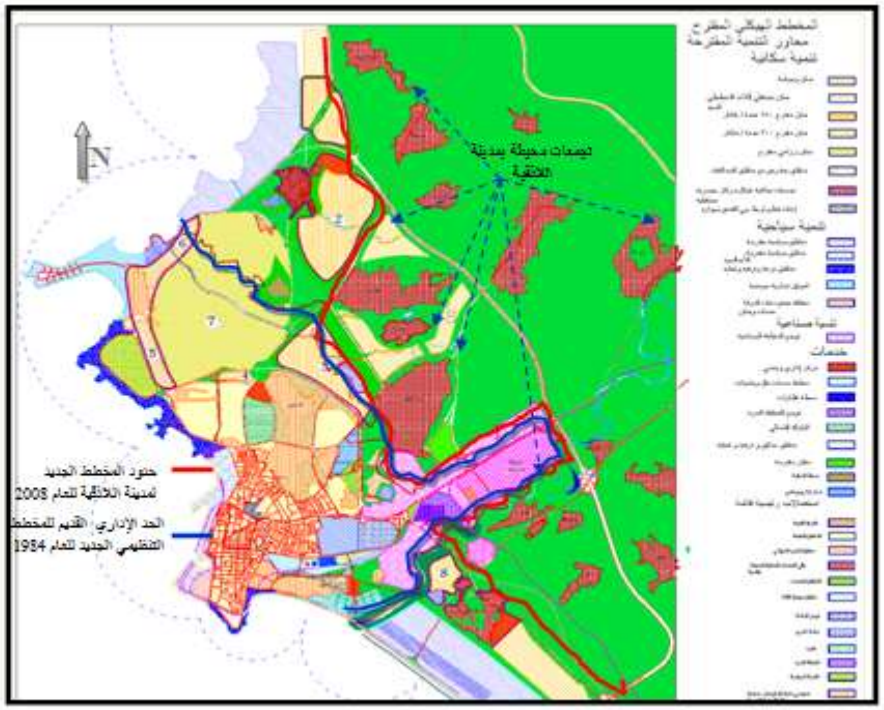

الشكل (3): المخطط الهيكلي المقترح لمدينة اللاذقية للعام 2008

المصدر : [5]

5- الاستبيان كأداة لقياس رضا السكان.

في ظل الاهتمام المتزايد بعملية التشاركية ووسائلها المختلفة التي تستخدم لتعزيز دور السكان في عملية التنمية فإنَّ الاستبيان يعد إحدى الأدوات التشاركية الفعَّالة التي تكون على تماس مباشر مع السكان المعنيين، حيث تعد الاستبيانات أو ما يطلق عليه (البحوث المسحية) من الطرق الهامة للوقوف على آراء وتوجهات السكان في أي مجال، لذلك تمَّ استخدامه بالمقابلة الشخصية كأداة لجمع بيانات الدراسة، وذلك بعد الاطلاع على تجارب عدة في مجال المسوح العينية فيما يتعلق بقضايا الاستدامة مع الاخذ بالاعتبار صلاحيته لأفراد عينة الدراسة وخصوصية مدينة اللاذقية، وقد تمَّ تصميمه بتناول القضايا التي تهم الدراسة من حيث رصد الواقع التنموي لدى السكان ووجهات نظرهم تجاه المشاركة ونماذج وآليات تفعيلها التي يمكن أن تساهم في تطوير منهجية إعداد المخطط التنظيمي وهذا ما يظهر بدوره أهمية التشاركية في كل مجال يخص السكان.

5-1- الهدف من الاستبيان.

الغاية الرئيسية من الاستبيان هي تأسيس قاعدة معلومات أولية تبيَّن ردود الأفعال تجاه المخطط التنظيمي الصادر في مدينة اللاذقية وآثاره، وكما يرصد الاستبيان مجال المشاركة في عملية الإعداد للمخطط ومدى إدراك السكان لمبدأ المشاركة، ومدى ملاءمة الاستشارة الالكترونية كآلية لتفعيل المشاركة في مدينة اللاذقية من خلال تعويض النتائج في الحساب الرياضي، لذلك تمَّ توجيه الاستبيان إلى عينة من السكان عددها 100 بهدف تحقيق أهداف أساسية:

- ✓ معرفة نقاط القوة والضعف للعملية التشاركية في المدينة.
- ✓ معرفة مدى أهمية المشاركة الشعبية لدى السكان والنموذج التشاركي المفضل لديهم من ضمن الخيارات التي تمَّ طرحها في الاستبيان ومنها معرفة مدى ملائمة الاستشارة الإلكترونية وغيرها من النماذج المطروحة كأداة لتفعيل المشاركة في مدينة اللاذقية، من خلال قياس مجموعة من المؤشرات تمَّ طرحها في الاستبيان.

5-2- نطاق المسح وتوزيع العينة

تمَّ إجراء الاستبيان لعينة تتألف من 100 مقابلة تغطي عدة مناطق من المدينة المشغولة بالسكان موضحة في الشكل (4)، وذلك من خلال الزيارات الميدانية، وقد تمَّ توزيع الاستبيان في هذه المناطق بمقدار عشرة استبيانات لكل منطقة أي بنسبة 10% لكل منها، وهي مشروع شريتح، مشروع الزراعة وحي جامعة تشرين، المشروع السابع، ضاحية تشرين، المشروع العاشر، مساكن مخالفة (بسنادا-الدعتور) ، وحي الرمل الجنوبي والشمالي، حي الصليبة، **كما تمَّ توزيعه لعينة من العاملين في مديرية الخدمات الفنية في المدينة.**

الشكل (4) : مناطق توزيع الاستبيان في مدينة اللاذقية
المصدر: الباحثة

5-3- الجدول الزمني للمسح

مرحلة تصميم الاستبيان: 15آب-31آب 2013

مرحلة العمل الميداني: 1 أيلول- 1 ت شرين الأول 2013

مرحلة معالجة البيانات: 2 تشرين الاول حتى 30 تشرين الأول 2013

وضع التحليل والتقرير: 15 تشرين التاني حتى 1 كانون الأول 2013

5-4- المحاور والمجالات التي تناولها الاستبيان

تناول الاستبيان قضايا وجوانب عدة فيما يتعلق بعملية إعداد المخطط التنظيمي المستدام وفق مبادئ التنمية الحضرية المستدامة وذلك في طور العمل لإعداد بحث علمي تضمن هذا الاستبيان المؤلف من عدة مجالات منها المجال المتعلق بعملية المشاركة الشعبية ودورها في تطوير منهجية الاعداد المخطط التنظيمي وقد تضمن الجزء المتعلق بهذا المجال المحاور التالية:

- تقييم المخطط التنظيمي الصادر في العام 2008 حسب رأي السكان.
- إمكانية تطوير منهجية الإعداد للمخطط التنظيمي لمدينة اللاذقية حسب رأي السكان من حيث تحديد القضايا ذات الأولوية.
- أهمية التشاركية في إعداد المخطط التنظيمي وتطوير الآلية الملائمة لتفعيل المشاركة الشعبية في مدينة اللاذقية لضمان النتائج الإيجابية لها فيما يتعلق بتطوير منهجية إعداد المخططات.

5-5- المعالجة الكمية للبيانات

5-5-1- خصائص عينة الدراسة التي شملها المسح.

أ- **التركيب العمري للسكان:** تشير النتائج الموضحة في الجدول (2) أنّ عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18-29 يشكل ما نسبته 32% وهي فئة القوى العاملة ونسبة 36% للفئة العمرية ما بين 30-39، وللفئة العمرية ما بين 40-50 ما نسبته 24% والباقي لعمر 50 سنة فما فوق، أي أن أكثرية السكان هم من فئة القوى العاملة.

الجدول (2): التركيب العمري للسكان

العمر	18-29	30-39	40-50	50 فما فوق
العدد	32	36	24	8
النسبة	%32	%36	%24	%8

المصدر: الباحثة

ب- الدرجة العلمية للسكان: تشير نتائج المسح الموضحة في الجدول(3) أنَّ نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية بلغت 40% والدراسات العليا 14% ونسبة 22% للحاصلين على درجة البكالوريا، وقد شكل الحاصلين على التعليم الأساسي 10%.

الجدول (3) المستوى التعليمي للسكان

الدرجة العلمية	اساسي	بكالوريا	معهد	جامعة	دراسات عليا
العدد	10	22	14	40	14
النسبة	%10	%22	%14	%40	%14

ج- حالة العمل: يبيَّن الجدول (4) أنَّ نسبة العاملين في القطاع العام قد بلغت 60% من مجمل عدد السكان، وقد شكل عدد العاملين في القطاع الخاص ما نسبته 8%، بينما شكل عدد العاطلين عن العمل 12%، في حين بلغ عدد السكان الذين يعملون أعمال حرة 10%.

الجدول (4): حالة العمل

حالة العمل	العاملين في القطاع الخاص	العاملين في القطاع العام	العاطلين عن العمل	أعمال حرة
العدد	8	60	16	10
النسبة	%8	%60	%16	%10

المصدر: الباحثة

د- مكان العمل: طلب من السكان تحديد مكان العمل بهدف معرفة استقطاب المدينة للعاملين والضغط الذي تتعرض له. وقد تبيَّن أنَّ 50% من السكان مكان عملهم في وسط المدينة، و20% منهم في التوسعات (الضواحي)، و12% في المساكن المخالفة، و12% في القرى، و6% خارج المدينة (التجمعات المحيطة)، كما هو موضح في الجدول(5).

الجدول (5): مكان العمل

مكان العمل	وسط المدينة	التوسعات	مساكن المخالفة	خارج المدينة (محيطة)	القرى
العدد	50	20	12	6	12
النسبة	%50	%20	%12	%6	%12

المصدر: الباحثة

5-5-2- تقييم المخطط التنظيمي الصادر عام 2008 من وجهة نظر السكان.

تمَّ طرح بعض الاسئلة التي تتعلق بتقييم المخطط التنظيمي المعلن عنه عام 2008 لمعرفة مدى اطلاع واهتمام السكان بمسالة إعداد المخطط ومدى إدراكهم لأهميته في تحقيق مطالبهم وقد أظهرت نتائج الاستبيان في كل مجال ما يلي:

أ- **عدد السكان الذين اطلعوا على المخطط:** وُجِد أنَّ 70% من السكان لم يطلعوا على المخطط و22% اطلعوا عليه، و8% منهم لم يحددوا إجابتهم، كما هو موضح في الجدول (6) يلاحظ أنَّ النسبة الأكبر للذين لم يطَّلِعوا على المخطط ولذلك كانت هناك مشكلة في تحديد وتقييم المخطط وفق رأي السكان كون الأكثرية لم تطلع عليه، وقد كان هناك إجابات محدودة فيما يتعلق بهذا الأمر.

الجدول (6):عدد السكان المطلعين على المخطط التنظيمي لمدينة اللاذقية

المطلعين على المخطط	نعم	لا	لم يحدد
العدد	22	70	8
النسبة	%22	%70	%8

المصدر: الباحثة

ب- **التعرف على وقت صدور المخطط:** طلب من السكان تحديد الطريقة التي يعلموا بها عن صدور المخطط لمعرفة الوسيلة المناسبة للإطلاع على المخطط، وقد تبيَّن أنَّ (4%) لم يحددوا إجابتهم، و(40%) من السكان تكون الصدفة هي وسيلة التعرف لديهم على المخطط، و(18%) من أحد الأفراد، و(14%) من خلال الصحف الرسمية، و(14%) من خلال الجهة التي يعمل بها، و(8%) عبر وسائل الإعلام. ويوضح الجدول (7) هذه النسب وهذا ما يشير إلى أنَّ الصدفة هي أكثر وسيلة للتعرف على وقت صدور المخطط والتي قد تكون في نهاية فترة الشهر المحددة.

الجدول (7): التعرف على وقت صدور المخطط التنظيمي لمدينة اللاذقية.

التعرف على وقت صدور المخطط	الصدفة	الصحف الرسمية	موظف في الجهة التي يعمل بها	سماع من أحد الأفراد	وسائل الإعلام	لم يحدد
العدد	40	14	14	18	8	4
النسبة	%40	%14	%14	%18	%8	%4

المصدر: الباحثة

ج- أسباب الإطلاع على المخطط: كان الفضول هو السبب الأكثر لاطلاع السكان على المخطط بنسبة 32% ثم لمعرفة الأراضي التي جرى تنظيمها بنسبة 28% وأخذ السبب لمعرفة الحلول للتجمعات العشوائية نسبة 12%، وفيما إذا تم استملاك أراضي جديدة أخذ نسبة 4%، وكان هناك ما نسبته 24% لم يحددوا إجابتهم.

الجدول (8): أسباب الإطلاع على المخطط التنظيمي لمدينة اللاذقية.

أسباب الإطلاع على المخطط	فضول	لمعرفة الأراضي التي تم تنظيمها	طرق تنظيم المناطق العشوائية	معرفة الأراضي التي تم استملاكها	لم يحدد
العدد	32	28	12	4	24
النسبة	%32	%28	%12	%4	%24

المصدر: الباحثة

د-وجود مشاركة للسكان: كان العدد الكلي للإجابات التي حددت عدم وجود مشاركة للسكان في عملية الإعداد 81% بينما شكَّل عدد الذين يجدون أنَّ هناك مشاركة للسكان في إعداد المخطط بنسبة 9% **وهنا المشاركة المقصودة بالنسبة لهم هي الاعتراضات المقدمة من قبل السكان بعد صدور المخطط،** في حين هناك ما نسبته 10% من عينة السكان لم يحددوا إجابتهم.

الجدول (9): وجود مشاركة للسكان في إعداد المخطط التنظيمي لمدينة اللاذقية

وجود مشاركة للسكان	نعم	لا	لم يحدد
العدد	9	81	10
النسبة	%9	%81	%10

المصدر: الباحثة

د- الوقت المحدد لإعلان المخطط وإبداء الرأي: تشير النتائج الموضحة في الجدول(10) إلى أنَّ ما نسبته (70%) من مجمل السكان يؤكدون عدم كفاية مدة شهر للاطلاع على المخطط، بينما (16%) منهم أجابوا بإمكانية كفاية شهر للإطلاع عليه، في حين ما نسبته (14%) لم يحددوا إجابتهم، وهذا ما يشير إلى ضرورة زيادة الوقت المحدد لإعلان المخطط مما يتيح إمكانية اطلاع أكثرية السكان عليه.

الجدول (10): مدى كفاية إعلان المخطط التنظيمي (شهر واحد)

كفاية مدة شه للإطلاع على المخطط	نعم	لا	لم يحدد
العدد	16	70	14
النسبة	%16	%70	%14

المصدر: الباحثة

5-5-3- إمكانية تطوير منهجية الإعداد للمخطط من خلال رصد مدى قبول السكان للتشاركية

أ- وجود معرفة بالتنمية الحضرية المستدامة ومستواها: تم توجيه تساؤل لعينة الاستبيان والمتضمنة للعاملين في مديرية الخدمات الفنية عن مدى المعرفة بمفهوم الاستدامة الحضرية، وقد تبيَّن من نتائج المسح أنَّ 50% من السكان سمعوا بالمفهوم ونسبة لا بأس منها لديهم مستوى معرفة جيد به، وهذا مؤشر لأن تكون مشاركتهم فعالة فيما يتعلق بتحديد الاحتياجات ووضع الأهداف والسياسات، وهناك ما نسبته 36% لم يسمعوا بها، في حين 14% منهم لم يحدد إجابته، وهذه النسب موضحة في الجداول (11) و(12).

الجدول (11): وجود معرفة لدى السكان بالتنمية الحضرية المستدامة

وجود معرفة بالتنمية الحضرية المستدامة	نعم	لا	لم يحدد
العدد	50	36	14
النسبة	%50	%36	%14

المصدر: الباحثة

الجدول (12): مستوى معرفة السكان بمفهوم التنمية الحضرية المستدامة

مستوى المعرفة	ضعيفة	وسط	جيدة	ممتازة	لا أعلم
العدد	18	14	12	6	50
النسبة	%18	%14	%12	%6	%50

المصدر: الباحثة

ب- أهمية المشاركة في عملية إعداد المخطط: يعتبر تقبل السكان ورغبتهم في عملية المشاركة من الدعائم التي تعزز فاعلية المشاركة لتحقيق الهدف المرجو منها، لذلك تمَّ توجيه السؤال لعينة الاستبيان حول اهمية المشاركة من وجهة نظرهم، وقد تبيَّن أنَّ هناك ما نسبته 81% من السكان يجدون أنَّ المشاركة أداة فعَّالة في التخطيط وإعداد المخطط، وهناك ما نسبته 9% يجد أنها غير مجدية، وبلغ ما نسبته 10% منهم لم يحددوا إجابتهم كما هو موضح في الجدول (13).

الجدول (13): مدى أهمية المشاركة في إعداد المخطط لدى السكان

أهمية المشاركة	نعم	لا	لم يحدد
العدد	81	9	10
النسبة	%81	%9	%10

المصدر: الباحثة

ت- **النموذج التشاركي المفضل لدى السكان:** طلب من السكان تحديد النموذج التشاركي المفضل لديهم والذي يستطيعون من خلاله إبداء رأيهم بالشكل المريح والسهل لديهم وقد كان من نتائج ذلك أنَّ هناك ما نسبته 28% من سكان العينة يفضلون المشاركة الالكترونية، تليها الاستبيانات بنسبة 20% كوسيلة للتعبير عن الرأي، و18% منهم يفضل استطلاع الشارع، وما نسبته 16% من السكان يفضل الاجتماعات مع اللجان المحلية، و10% يفضل الانتخابات، بينما لم يتجاوز عدد الذين يفضلون الاعلام والتلفاز عن 2%، وقد سجل عدد الذين لم يحددوا إجابتهم 10% من السكان كما هو موضح في الجدول (14).

الجدول (14): النموذج التشاركي المفضل لدى السكان

النموذج التشاركي	المشاركة الالكترونية	الاستبيانات	استطلاع الشارع	اجتماعات مع اللجان المحلية	الانتخابات	الاعلام والتلفاز	لم يحدد
العدد	28	20	18	16	10	2	10
النسبة	%28	%20	%18	%16	%10	%2	%10

المصدر: الباحثة

ث- **مدى المعرفة بنموذج المشاركة الالكترونية:** تمَّ توجيه السؤال حول مدى المعرفة بنموذج المشاركة الالكترونية لإمكانية إدراج هذا النموذج كأحد النماذج التشاركية الفعَّالة في المدينة كونه أخذ النسبة الاكبر للتفضيل من بين النماذج المطروحة في التساؤل عن النموذج التشاركي المفضل لدى السكان، ويبيَّن الجدول (15) أنَّ نسبة الذي لديهم معرفة بهذا النموذج كبيرة شكلت 60% من العينة المدروسة، واللذين لم يسمعوا بها بلغت 30%، أمَّا نسبة الذين لم يحددوا إجابتهم بلغت 10%.

الجدول (15): مدى معرفة السكان بنموذج المشاركة الالكترونية

المعرفة بنموذج المشاركة الالكترونية	نعم	لا	لم يحدد
العدد	60	30	10
النسبة	%60	%30	%10

المصدر: الباحثة

د- وصول الانترنيت الى المنازل: لمعرفة مدى إمكانية تفعيل النموذج التشاركي الالكتروني في المدينة طُلِب من العينة تحديد فيما إذا كان يصل الانترنيت إلى منازلهم، وقد تبيَّن أنَّ ما نسبته 60% من السكان يصل الانترنيت إلى منازلهم، و28% منهم لا تصله الخدمة بشبكة الانترنيت، والباقي لم يحدد إجابته كما هو موضح في الجدول (16).

الجدول (16): وصول الانترنيت إلى المنازل

وصول الانترنيت الى المنازل	نعم	لا	لم يحدد
العدد	60	28	8
النسبة	%60	%28	%8

المصدر: الباحثة

ج- مدى استجابة الناس للمشاركة وإبداء الرأي عبر شبكة الانترنيت: تمَّ توجيه تساؤل إلى العينة المدروسة فيما اذا لديهم رغبة في المشاركة فيما يتعلق بإعداد المخطط عبر الانترنيت وقد كانت من نتائج الاستبيان أنَّ (64%) من السكان يوافقون على إبداء الرأي في حين بلغ عدد الذين لا يفضلون هذه الوسيلة (28%)، أمَّا الذين لم يحددوا إجابتهم فقد بلغت نسبتهم (8%). ويوضح الجدول (17) هذه النتائج.

الجدول (17): استجابة الناس للمشاركة و إبداء الرأي عبر شبكة الانترنيت فيما يتعلق بإعداد المخطط التنظيمي

الموافقة على إبداء الرأي عبر شبكة الانترنيت	نعم	لا	لم يحدد
العدد	64	28	8
النسبة	%64	%28	%8

المصدر: الباحثة

يُتضح مما سبق، أنّ معظم نتائج الاستبيان فيما يتعلق بمدى مشاركة السكان في إعداد المخطط وعدد المطلعين عليه ومعرفتهم بأمور مدينتهم كانت منخفضة، وهذا يشير إلى إغفال السكان واحتياجاتهم وعدم إشراكهم في عملية التخطيط وإبداء آرائهم، بينما يُلاحظ فيما يتعلق بنتائج التساؤلات حول أهمية المشاركة ومدى المعرفة بنموذج الاستشارة الالكترونية ووصول الانترنيت إلى المنازل واستجابة السكان للمشاركة عبر شبكة الانترنيت أنّ النسب قد ارتفعت، وهذا ما يشير إلى استجابة وتقبل السكان المحليين للمشاركة في وضع المخطط لمدينتهم، حيث يُعزز هذا الأمر وجود الآلية الملائمة التي يمكن من خلالها إبداء آرائهم وتوفير المعلومات اللازمة من قبلهم لإعداد مخطط لمنع ظهور الاعتراضات وبالتالي تفادي التأخير في عملية التصديق على المخطط.

من ناحية أخرى، إضافة إلى ما تقدَّم من نتائج المعالجة الكميَّة للبيانات في الاستبيان فقد تبين من خلال المقابلات التي أُجريت مع المعنيين في مجلس المدينة أنَّه لا يوجد دور للمجلس في التواصل مع السكان لتمكين استشارتهم فيما يتعلق بإعداد المخطط التنظيمي للمدينة، ودون أي مساهمة او مبادرة من قبل المجلس لتعزيز مشاركة السكان في عقد اجتماعات وندوات أو التواصل عبر شبكات الانترنيت لأخذ تطلعاتهم وتوجهاتهم، لذلك تمَّ استشارة السكان حول النموذج التشاركي المفضل والملائم لإبداء آرائهم وتحديد احتياجاتهم وبالتالي الأخذ بها ووضع الأهداف والحلول المناسبة للمشاكل المواجهة.

وقد تبيَّن من نتائج الاستبيان أنَّ نسبة الذي يفضلون المشاركة الالكترونية أخذت النسبة الاكبر من بين الوسائل الأخرى، لذلك ولمعرفة مدى إمكانية إدراجها وتفعيلها في مدينة اللاذقية يُمكن تعويض بيانات الاستبيان الخاصة بالمدينة في الحساب الرياضي الذي يحسب دليل إدراج المشاركة الالكترونية كالآتي:

S= Ai*0.5 + Pi*0.5 دليل إدراج الاستشارة الالكترونية

64% = (متغير قياس نسبة وصول الإنترنيت) Ai

60% = (متغير المشاركة لقياس مدى استجابة الناس للمشاركة) Pi

S =%64*0.5 + %60*0.5 = 62% دليل إدراج الاستشارة الالكترونية

يتبيَّن من تعويض النتائج في الحساب الرياضي أنّ دليل إدراج الاستشارة الالكترونية بلغ 62% أي يزيد عن 50% كنسبة وسطية ما بين تفضيل أو عدم تفضيل أو إمكانية تفعيل الاستشارة الإلكترونية وهذا يؤكّد إمكانية تفعيلها كنموذج تشاركي فعَّال في مدينة اللاذقية يساهم في تحديد الحاجات والمتطلبات الواقعية وجمع البيانات الحقيقية والدقيقة وبالتالي وضع الأهداف والسياسات والبرامج التي يتم إعداد المخططات على أساسها، الأمر الذي يساهم في تطوير منهجية إعداد المخططات التنظيمية لتحقيق التنمية المرجوة.

وبذلك يتبين مما تقدَّم، أهمية أداة التشاركية على اختلاف وسائلها في تحديد متطلبات وحاجات السكان وصياغة الخطط والسياسات وفق هذه المتطلبات بما لايتعارض مع الأسس والمبادئ التخطيطية الخاصة ببناء مجتمعات مستدامة، فقد تبين من خلال استخدام إحدى نماذج المشاركة وهو الاستبيان تحديد النموذج التشاركي المفضل لدى السكان وهو المشاركة الالكترونية والتي تثبت نجاحها في إمكانية الوصول والتواصل المستمر مع السكان والإطلاع على كامل حاجياتهم ومتطلباتهم، أي يلاحظ دور عملية المشاركة بحد ذاتها في اختيار وتطوير الآلية الملائمة لتفعيلها ما يؤكد ضرورة استخدام المشاركة الشعبية كإحدى أهم أدوات إعداد المخططات التنظيمية لمدن أكثر استدامة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أشارت الدراسة أعلاه إلى مجموعة نتائج عامة وخاصة، وتتمثل العامة بالآتي:

- إنَّ تفعيل العمل بالمشاركة يتطلب تعديلات سياسية وقانونية لفرضها كإحدى الأدوات التخطيطية المساهمة في نجاح المخططات وكخطوة أولية في تطوير منهجية إعدادها بما يحقق بدوره تفعيل العمل بالتنمية الحضرية المعاصرة في المدن السورية .
- المشاركة الإلكترونية هي من إحدى الأشكال والأساليب الأكثر تطوراً لتفعيل المشاركة كونها تكون على اتصال مباشر مع السكان وتأخذ مبدأ الاستدامة والبعد الزمني بالاعتبار في العملية التشاركية .
- اختلاف درجات نجاح آليات تفعيل المشاركة في التجارب الدولية يعود إلى اختلاف المقومات المتوفرة لتعزيزها ومدى ملاءمتها لواقعها.

وقد أظهرت النتائج الخاصة بمدينة اللاذقية ما يلي:

- أن نقص الوعي والمعرفة بمفهوم التنمية الحضرية المستدامة والمخطط التنظيمي المستدام وأدوات إعداده لدى السكان في مدينة اللاذقية لا يتعارض مع وجود رغبة كبيرة للسكان في المشاركة بعملية التنمية الحضرية.

• ضعف الآليات الحالية وعدم إثبات فعاليتها لتفعيل المشاركة في إعداد المخطط التنظيمي لمدينة اللاذقية وإغفال السكان واحتياجاتهم أدى إلى إعداد مخطط بعيد عن الواقع لا يحقق مطالبهم ورافقه كم هائل من اعتراضات السكان.

• إنَّ نسبة غير المطلعين على المخطط التنظيمي الصادر للعام 2008 حوالي 70% والأكثرية منهم علموا بصدوره بالصدفة وهذا ما يشير إلى أنَّ عدم توعية السكان تجاه أهمية اطلاعهم على واقع مدينتهم مما أدى إلى فشل إعداد مخطط ناجح لإدارة متطلباتهم.

• إمكانية تفعيل المشاركة الإلكترونية كآلية فعالة ونموذج تشاركي جديد في مدينة اللاذقية حيث بلغ **دليل إدراج الاستشارة (62%)** الأمر الذي يساهم في تحديد الحاجات والمتطلبات الواقعية للسكان من خلال صلة هذا النموذج المباشرة مع السكان والسرعة والسهولة في التواصل.

بناءً على ما سبق، يوصي البحث بالآتي:

• ضرورة تفعيل العمل بالتنمية الحضرية المستدامة وتعزيزها من خلال إعداد المخططات التنظيمية باستخدام المشاركة كإحدى الأدوات الفعَّالة إدارياً وتخطيطياً واعتمادها في كل مراحل إعداد المخطط بدءاً من مرحلة جمع البيانات حتى مرحلة التطبيق.

• زيادة الوعي والمعرفة بأهمية المشاركة الشعبية للسكان المحليين والإداريين بما يساهم في القدرة على التعامل مع السكان وعكس توجهاتهم من خلال إمكانيتهم في استخدام الآلية الملائمة لتفعيل التشاركية.

• ضرورة تفعيل العمل بالمشاركة الإلكترونية كإحدى الأدوات الفعَّالة والملائمة في عملية إعداد المخططات التنظيمية لمدينة اللاذقية، حيث يمكن أن يعبّر السكان من خلال هذه المشاركة عن احتياجاتهم بسهولة وسرعة ويكونوا على تواصل مستمر مع أعمال حكوماتهم المحلية فيما يتعلق بمدينتهم ومستقبلهم، وكذلك ضرورة التفاعل معهم بشكل دائم سواء إلكترونياً عبر المواقع الالكترونية الرسمية الوطنية التابعة للجهات المعنية أو باللقاءات أو الاجتماعات الدورية مع السكان لإمكانية تحويل الخدمات المطلوبة إلى خطط قابلة للتنفيذ، الأمر الذي يحفز بدور السكان على الإسهام في تنفيذ المشروعات المحلية.

المراجع:

1- أحمد إمام، عبد العظيم عثمان .دور المشاركة الشعبية في التنمية المستديمة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا. كلية الهندسة، جامعة أسيوط، قسم الهندسة المعمارية، 2003 .

2- الجمهورية العربية السورية، وزارة الإدارة المحلية، مجموعة القوانين والأنظمة العمراني .المرسوم التشريعي رقم 5 للعام 1982. أسس التخطيط العمراني، الفصل الثاني، التنظيم. 56ص

3- الجمهورية العربية السورية، وزارة الادارة المحلية والبيئة، مديرية دعم القرار والتخطيط الإقليمي .التجمعات العشوائية في مدينة اللاذقية. محافظة اللاذقية، 2013، 8ص.

4- الخطة الخمسية العاشرة .التخطيط الإقليمي المتوازن. الفصل السادس، 2005.

5-الشركة العامة الدراسات الهندسية والاستشارات الفنية، مذكرة توضيحية لواقع سير العمل في مشروع دراسة وتطوير وتحديث المخطط التنظيمي العام لمدينة اللاذقية، الجهة الدارسة للمخطط ، 2013.

6- الهمشرى، محمد مصطفى، -عارف، محمد فتحى .نحو التنمية العمرانية المستدامة في تخطيط القرية المصرية في ضوء المتغيرات العالمية والعولمة. كلية الهندسة، مصر، 2003.

7- دعبول، سليم .المخطط الإقليمي ودوره في توجيه توسع المخططات التنظيمية في سورية. مجلة جامعة دمشق المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، 2009، 541-568 ص.

8- شبلي، معن .خطة عمل شراكة السلطات المحلية في المبادرة الوطنية حول الحيازة السكنية والعقارية والإدارة الحضرية الجيدة في دول منطقة الإسكوا. الجمهورية العربية السورية، حلب، 2005.

9- عبد الرحمن حسن، علاء الدين .استثمار الموارد البشرية مدخل لتحسين كفاءة العاملين في الحكومة الالكترونية وفاعليتهم. مجلة المخطط والتنمية، العدد الربع والعشرون، 2011 .

10- مجلس مدينة اللاذقية .دائرة التنظيم والتخطيط. 2014.

11 - مجلس مدينة حلب . وجهة نظر المجتمع المدني المنظمات الغير حكومية. 2007، 19ص.

12- مدونة التعمير، الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في اليوم الوطني لانطلاق مدونة التعمير، المغرب، 2004.

13- مديرية الإحصاء في محافظة اللاذقية، نشرات المكتب المركزي للإحصاء، .2012

14- محمد علي، عصام الدين .نظم الإدارة المحلية في مصر ودورها في تفعيل المشاركة الشعبية لتنمية المناطق الحضرية. كلية الهندسة، جامعة أسيوط، قسم الهندسة المعمارية، 2000، 21ص.

15- AlSHUWAIKHAT،H .Developing Spatial Urban Planning Guidance for Achieving Sustainable Urban Development. GBER Vol. 5 No. 3 ،King Fahd University of Petroleum & Minerals، 2006 ،51-66p.

16 -Brett Johnson, Dobeen Kim, Hyelim Kim, Andrew LeMarbe, Kelly Redburn and Jared Sherwood .Elements of a Master Plan. Michigan State University Practicum، 2011 ، P30.

17 -BICKEL.P .Sustainable Mobility, policy Measures and Assessment (SUMMA)- Setting the Context for Defining Sustainable Transport and Mobility. Final version 2.0، European Commission – Directorate General for Energy and Transport، 2003.

18-Carranza Torres ،J .understsnding citizens needs can e-consultation meet citizen,s satisfaction in urban development plans? Case study: providencia,chile. international institute for Geo- information Science and earth observation,Enschede، The Netherlands، 2007،75p

19- Ellie Perkins،P .Public participation in watershed management: International practices for inclusiveness. Faculty of Environmental Studies، York University، Toronto, Canada ،2011 ، 204-212p.

20- Energy، Environment and Sustainable Development programme. SHE Sustainable Housing in Europe، STATE OF THE ART REPORT FRANCE. Key Action4، "City of Tomorrow & Cultural Heritage"، European Comission، 2002 ، 40p.

21- Food and Agriculture Organization of the United Nations ,gender equity and rural employment, .Participation in development. Web sit, www.fao.org

22-،B.،Kim ،D.، Hyelim ،Kim.،and Sherwood، J .Elements of a Master Plan. Michigan State University Practicum ،2011 .

23- Richard ،R .Neighbourhood Participation. edited by Taylor، Ralph، University of Oxford، London، 1987 .